

خادمات قاتلات.. لماذا؟

الطب النفسي

د.الزاید: القسوة واختلاف طبيعة العمل يؤديان إلى مشاكل نفسية للخدم

البلد لمعرفة ما هو مطلوب منهم كي لا يتفاجؤوا بطبيعة العمل المختلفة والتي قد تؤدي الى عوامل نفسية، علاوة على تطویرهم من الناحية النفسية والاجتماعية لطبيعة العمل في البلاد، ان انها لا تعرف كيفية التعامل عند مجيئها، حيث انها تأقلمت مع عادات بلدها، وبين ان هناك جانباً آخر ايضا وهو قسوة بعض الاهالي على الخدم والذي يؤدي الى مشاكل سلبية تصل الى اخطر واصعب الامور، موضحة انه يجب على الاهالي معاملة الخدم معاملة جيدة لتجنب هذه المشاكل.

دعا استشاري الطب النفسي د.عادل الزاید الى ادخال الفحص النفسي للخدم ضمن شروط فحص العمالة الوافدة والاقامة، مشيراً الى ان الهدف منه معرفة اصابة الخادم بمرض نفسي، خصوصاً انه من خلال عملنا في مستشفى الطب النفسي لاحظنا وجود العديد من الحالات لخدمات مصابات بمرض نفسي.

ونكر في تصريح خاص لـ «الانباء» ان الفحص النفسي ضروري لحماية المواطنين من هؤلاء الخدم المصابين بالامراض النفسية، علماً ان المرض النفسي للخدم يأتي لطبيعة حياتهم في بلدنا، والمشاكل التي يمرّون فيها. كما لفت الى ان الخدم يجب ان يكونوا مؤهلين او مدربين للعمل قبل مجيئهم



كيف ان الخادمت الاثيوبيات بين الأقل سعرا عند الاستقدام من 250 و 320 ديناراً، بينما بقية الجنسيات أقل مبلغ استقدام 600 دينار، وهذا يبين عزوف المواطنين والمقيمين عن طلب هذه الجنسية المعروفة بانها يمكن ان ترتكب جرائم بشعة سواء في الكويت أو خارجها. أما سارة مفلح (31 عاماً - مدرسة وأم لطفلين) فتقول: نعم اتفق في ان الخدمات الاثيوبيات هن الأكثر عنفا وسجلهن في القضايا الإجرامية حافل ونسمع عن عشرات الجرائم التي ترتكبها الخادمت من هذه الجنسية ولا يمكن ان استقدم خادمة اثيوبية لما يشاع عنهن من سمعة في الجانب الإجرامي.

● **دانيا شويمان**



أصحاب مكاتب الخدم: جريمة الخادمة الإثيوبية «استثنائية» ولا يمكن تعميمها

يتجاوز الـ 400 ألف بحسب آخر الاحصائيات، ولا شك أنه في ظل هذا العدد الكبير جدا من هذا الوجود البشري الضخم، لا بد ان نشهد جرائم متنوعة، ولكن حادثة الاثيوبية استثنائية لا يمكن تعميمها، فهناك جريمة قتل ارتكبتها فلبينية وخادمة اندونيسية ايضا ارتكبت جريمة قتل ولا يمكن التعميم على هذه الجنسية دون غيرها، ولو قمنا باعداد احصائية لثوية الجرائم نسبية الى جنسيات الخدم لوجدنا أنه لا توجد جنسية الا وقد سجل بحق أي من الخادمت منها جرائم سواء قتل أو سرقة أو إلحاق أذى ببلغ ولا بد ان تعرف ان لكل جريمة على جانب آخر، استطاعت

هزت جريمة مقتل المواطنة ذات الـ 25 ربيعاً والتي كانت تستعد لرفاقها على يد خادمة اثيوبية في منطقة جابر العلي الكويت كلها، وإعادت الجريمة الى الذاكرة الكويتية العديد من الجرائم التي ارتكبتها الخدم بحق المواطنين والمواطنات وكيف كانت بعض تلك الجرائم قاسية الى حد الغرابة.

فقد اجمع عدد من أصحاب مكاتب استخدام الخدم على أن جريمة الخادمة الاثيوبية التي قتلت ابنة كفيها في جابر العلي جريمة «استثنائية» ولا يمكن ربطها بأي حال من الأحوال بالجنسية الاثيوبية، مشيرين الى أن جرائم الخدم لا تقتصر على جنسية معينة دون أخرى، فقد ذكر محمد يعقوب مالك مكتب استخدام خدم في حولي ان جريمة قتل شبيهة سبق أن ارتكبتها خادمة فلبينية، وكذلك شهدت البلاد قبل مدة جريمة قتل ارتكبتها خادمة اندونيسية، مشيراً الى أن الجرائم سواء القتل أو السرقة لا تختص بها جنسية دون أخرى.

من جانبه، قال محمد العلي صاحب مكتب استخدام عمالة منزلية ان الجريمة التي شهدتها منطقة جابر العلي هي جريمة بشعة بكل المقاييس، إلا أنه رفض ربط الجرائم أياً كان نوعها بجنسية محددة قائلاً: نحن كأصحاب مكتب خدم نعرف نوعية الجرائم التي ترتكبتها الجنسيات ولا ننسى ان عدد العمالة المنزلية في الكويت



د.عادل الزاید

وزارة الصحة

إدخال الفحص النفسي على الخدم قريباً

تدرس وزارة الصحة بالتعاون مع الجهات المعنية ادخال «الفحص النفسي» على الخدم القادمين للعمل في البلاد اضافة الى الفحص الطبي.

مصادر صحية مطلعة اكدت في تصريح خاص لـ «الانباء» ان الهدف من ادخال الفحص النفسي على الخدم هو معرفة الحالة النفسية لهم والمشاكل التي يعانون منها في بلادهم، خصوصاً بعد الحادثة الاخيرة التي قامت بها الخادمة الاثيوبية عند قيامها بفصل رأس مخدومتها والتي تبين وجود الجانب النفسي في هذه الواقعة.

ويبيّن المصادر ان ادخال الفحص النفسي على الخدم القادمين للعمل في البلاد له اثاره

● **عبدالكريم العبدالله**

أساتذة علم الاجتماع

القيود: شهادة خلو من الأمراض النفسية أصبحت ضرورة قبل استخدام الخادمت حرصاً على سلامة أبنائنا



الأولى على نقص الوعي لدى الناس وعلى حجم الاتكالية الذي يعتمدونه في التعاطي مع الخدم وإعطائهم مسؤوليات أكثر مما يجب، ففي النهاية هم خدم ويجب ألا يكونوا ملزمين بكل تفاصيل المنزل الذي يعملون به ويجب ان تحدد للمسؤوليات المنوطة بهم وفي نفس الوقت يجب أن يظلوا تحت مراقبة مخدومهم.

وعن دوافع ارتكاب جرائم قتل وغيرها من مظاهر العنف قالت الزين ان الضغوط النفسية التي يتعرض لها الخدم هي العامل الرئيسي في القيام بمثل هذه الأعمال وفي بعض الحالات قد تكون هذه الجرائم ترجمة لما يدور بخاطرهم حيال أنفسهم وبديل الانتحار يقدمون على القتل.

ومن جانبها شددت اخصائية علم النفس د.نورية الخرافي على ضرورة اشراف مكاتب السفارات الكويتية في الدول التي تستجلب منها العمالة على الفحص الطبي الذي يجري لهم على ان يشمل هذا الفحص الجانب النفسي أيضاً كما يجب مراقبة سلوك هذه الخادسة والتأكد من خلو سجلهم من أية جرائم ممكنة. وتابعت ان الخادسة قد تأتي سن بلدها محملة بالأمراض النفسية نتيجة البيئة التي جاءت منها أو نتيجة الفقر أو طبيعة الحياة التي تعيشها وعندما تأتي الى هنا تجد واقعا مختلفا ما يولد لديها الغيرة وإذا ما توافقت هذه الغيرة بقسوة في المعاملة فهذا سبب لادبها بدوره الإجراء الذي قد يترجم بالاعتداء بالقتل على أحد أفراد الأسرة.

وأشارت الخرافي الى احتمال ان تكون هذه الخادسة محملة بالأمراض النفسية التي قد لا تظهر لنا عند اللقاء الأول بها وذلك لأن هناك أنواعاً من الأمراض النفسية أو الجنون لا تظهر عند بدايتها ولكن تتطور داخل الإنسان وتنفجر مرة واحدة جراء حادثة معينة دون إغفال احتمال تعرض هذه الخادسة الى العنف في التعامل.

● **رندي مرعي**



د.نورية الخرافي



د.دلال الزين



د.ايات القعود



بهذه الجرائم من دون أن تكون بكامل وعيها وبعد ذلك تعود إلى حالتها الطبيعية دون إدراكها ما قامت به. وهنا لا بد لنا أن نكون أكثر وعياً عند استجلب الخدم من الخارج ولابد من الاطلاع على ما قد تكون قد تعرضت له الخادسة من أمراض نفسية لذلك يجب أن يكون في أوراق شهادة خلو من الأمراض النفسية. كما أنه يجب ألا ننسى أن الفقر من أهم العوامل التي تفقد الإنسان وعيه وصبره وهذا الأمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار والتعامل معه بحكمة وذكاء وإنسانية وإلا ترحم الخادسة من أي شيء أو أن تشعر بتعميم في المعاملة غير أن هذا لا يلغي ضرورة الاحتياط ومراقبة تصرفاتها بشكل دائم وأخذ أي تصرف أو ظاهرة أو سلوك بعين الاعتبار وعدم الاتكال عليها بكل شيء فهي هنا فقط

الزین: الفقر والاتكالية يزيدان من الضغوط النفسية ويولدان العنف

الزین: الفقر والاتكالية يزيدان من الضغوط النفسية ويولدان العنف

حقوق الإنسان

الدمخي: يجب مراجعة آليات جلب العمالة المنزلية وإخضاعها للفحص الطبي والنفسية

وتوفير عدد من الدورات التدريبية التي توفر لهم المعلومات اللازمة عن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الكويتي.

وتقاليد المجتمع الجديد الذي سيتعايشون معه. وبين رئيس الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية ان تؤدي سوء المعاملة لمثل هذه الجرائم البشعة، مشددا على ان غياب القوانين المنظمة لجلب العمالة جعل من المجتمع الكويتي ضحية لعمالة متحرقة

اعرب رئيس الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الإنسان د.عادل الدمخي عن اسفه للجريمة البشعة التي ارتكبت في الكويت، متوجهاً باحر التعازي لأسرة المغدورة، سائلاً المولى عز وجل ان يتغمدهما برحمته.

واوضح الدمخي، في تصريح خاص لـ «الانباء» ان الكويت تعاني من حالة من حالات الفوضى العارمة فيما يتعلق بالمعاملة المنزلية سواء على صعيد جلبهم أو تنظيم وجودهم داخل البلد، لافتاً الى انه لا يوجد قانون ينظم المعاملة المنزلية، مشيراً الى ان القوانين الحالية المنظمة لجلب العمالة لا تلبي احتياجات المواطنين والمقيمين، داعياً لضرورة وجود تحرر سريع بعيد النظر في آليات جلب العمالة وإخضاعها للفحص الطبي والنفسية قبل جلبها،

والقت الزين اللوم بالدرجة



د.عادل الدمخي